الأمم المتحدة

A/74/98

الجمعية العامة

Distr.: General
10 June 2019
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٠٠ (ش) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٢

البحرين ٢

البوسنة والهرسك ٣

كوبا ٣

الجمهورية الدومينيكية ٤

مصر ٥

اليونان ٧

قيرغيزستان ٧

بولندا ٧

قطر ٨

* A/74/50.

280619 140619 19-09315 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٧٣/٣٥، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأعمال التي تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافا فيها. وشددت الجمعية أيضا على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والامتثال لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تفادياً لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. ويُقدَّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب وبناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ – وفي ذلك الصدد، وُجّهت إلى جميع الدول الأعضاء مذكرة شفوية في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، لالتماس آرائها. وجاءت حتى الآن ردود من حكومات البحرين، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، ومصر، واليونان، وقد أدرجت في الفرع الثاني أدناه. وستنشر أي ردود ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدَّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

البحرين

[الأصل: بالعربية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن مملكة البحرين ترحب بما جاء بالقرار حول تدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي الإقليمي ودون الإقليمي في المجالين السياسي والعسكري، بما في ذلك تحديد الأسلحة ونزع السلاح، والالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال التفاوض أو التحقيق أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها، وامتثال الدول لجميع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي أطراف فيها، بما في ذلك اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩]

تم التفاوض على اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي بناءً على المادة الرابعة من المرفق ١-باء من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (اتفاق دايتون للسلام)، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتم توقيعه في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وهو اتفاق دولي ينظم حيازة الأسلحة التقليدية بهدف تحقيق التوازن العسكري والحفاظ على استمراريته، فضلا عن بناء الثقة وتعزيز الأمن في أراضي الدول الأطراف. وهو يقيم نظاما من التدابير والإجراءات الرامية إلى خفض عدد الأسلحة إلى المستوى المتفق عليها. والحقوق والالتزامات المستمدة من الاتفاق حقوق والتزامات ملزمة قانونا.

ولذلك، يستخدم الاتفاق عناصر من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ويتضمن حدودا مبينة بوضوح في فئات الأسلحة التقليدية الخمس التالية: دبابات القتال، ومركبات القتال المدرعة، والمدفعية، والطائرات المقاتلة، والطائرات العمودية الهجومية.

ويتمثل الهدف الرئيسي للتدابير المعتمدة في إعادة بناء السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة والحفاظ في الوقت نفسه على التوازن عن طريق الحد من فئات معينة من الأسلحة التقليدية.

وعلى مدى أكثر من ٢٢ عاما من تنفيذ الاتفاق، تم تدمير ١٠ ٠٠٠ من قطع الأسلحة الثقيلة التي تم الحد منها بموجب الاتفاق، وأجري أكثر من ٧٠٠ من عمليات تفتيش المواقع المعلن عنها و ١٣٠ من فحوص التخفيض، وواصلت جميع الأطراف تخفيضات الأسلحة على أساس طوعي ليصل ما تحتفظ به إلى ما دون عتبة الحدود العددية المتفق عليها. واستمرت كذلك عملية تقليص عدد الموظفين العاملين في قوات الدفاع.

وتتمثل أهم نتيجة لأكثر من عقدين من تنفيذ هذا الاتفاق الهام في الشعور بالشفافية القائم الآن بين الدول الأطراف الأربع، فضلا عن الإرادة القوية للتعاون والحفاظ على جدوى الاتفاق ووجاهته.

وعلى مدى ٢٢ عاما، راكمت الأطراف قدرا كبيرا من الدراية القيمة والخبرة العملية بشأن تطبيق الاتفاق. والأطراف على استعداد لإطلاع الجميع على ذلك حيثما وجدت حاجة لمثل هذه الآلية من آليات إعادة التأهيل بعد انتهاء النزاعات وإرساء السلام الدائم وبناء الثقة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

أسهمت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تهيئة بيئة مواتية لتطوير تدابير بناء الثقة في المنطقة ومع الجهات الفاعلة من خارج المنطقة بإعلان نفسها منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا (كوبا). ويمثل ذلك الإعلان التزام منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمنع اندلاع الحروب وتسوية النزاعات الدائرة في المنطقة بالوسائل السلمية.

وينبغي للجهات الفاعلة داخل المنطقة وخارجها على السواء أن تضع في اعتبارها الإعلان المذكور ورسالة السلام التي يتضمنها وأن تكنّ لهما الاحترام.

فتدابير بناء الثقة، إذا استخدمت على النحو المناسب، تفضي إلى صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، لا بد من الحفاظ عليها وتحسينها من أجل الوقاية من النزاعات الدولية ومنع نشوبها. وفي إطار تدابير بناء الثقة، لا بد من مراعاة ما يلي:

(أ) الإخطار بالأنشطة والمناورات العسكرية ورصدها، كلما أمكن، للتأكد من أنها لا تنطوي على نوايا عدائية؛

(ب) الحد من المناورات العسكرية؛

(ج) الشفافية فيما يتعلق بالمسائل العسكرية؛

(د) التعاون بين القوات العسكرية من أجل مواجهة الحوادث والمخاطر والأزمات.

ومن شأن تنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على النحو المناسب أن يسهم في الاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي وفي منع نشوب النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ومن أجل كفالة فعالية تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لا بد من القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول؛

(ب) احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، والتعاون فيما بين الدول، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب القانون الدولي؛

(ج) التشجيع على إيجاد حلول سلمية للمنازعات؛

(د) الحفاظ على الطابع الطوعي للتدابير والاعتماد على موافقة جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم؛

(هـ) مراعاة مصالح واحتياجات وخصائص كل بلد أو منطقة أو منطقة دون إقليمية.

والدولة الكوبية تؤيد المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة لها بشأن تدابير بناء الثقة، وتعتبرها خطوة ضرورية لإحراز مزيد من التقدم صوب بسط الأمن وحفظ السلام على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ آذار/مارس ٢٠١٩]

تقدر وزارة الداخلية والشرطة في الجمهورية الدومينيكية الطابع الإيجابي والوجيه الذي يتسم به مضمون القرار المذكور، إذ ينبغي اتباع الأساليب غير العنيفة من أجل تحقيق التعايش السلمي وتسوية المنازعات في عالمنا الذي تسوده العولمة. وتحقيقا لذلك، فإن تعزيز الحوار والتكامل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات المسلحة يكتسي بالغ الأهمية.

كما إن التعاون بين الدول، ومساعي الوساطة، واستخدام السيناريوهات التي تأخذ في الحسبان الخصائص المتأصلة في المنطقة، والتي تتم مراعاتها عند البحث عن آلية بديلة لتسوية النزاعات، أمور لها دورها الهام.

ويجب كذلك أن يعتبر النهوض بثقافة السلام، والامتثال للمعايير الدولية، وإدراجها في التشريعات الوطنية، واحترام هياكل كل دولة وحقها في تقرير المصير، والامتثال للاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، أدوات قيمة لتعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك الشأن بالنسبة لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة والخبرات.

وبلدنا ملتزم التزاما راسخا بالاندماج في المجتمع الدولي وبالتعاون معه، على نحو ما يرد صراحة في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٦ من دستورنا، الذي ينص على أننا دولة منفتحة على التعاون وملتزمة بقواعد القانون الدولي. وبناءً على ذلك، يعترف بلدنا بقواعد القانون الدولي والقانون العام والقانون الأمريكي وفقا لما اعتمدته سلطاته العامة، كما يقر أن القواعد الحالية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها تنطبق على الصعيد المحلي بمجرد نشرها رسميا.

وبالإضافة إلى ذلك، لدينا إطار قانوني على الصعيدين المحلي والدولي يرحب بالتدابير الرامية إلى إقامة الحوار وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ويعزز تلك التدابير ويشجعها (ولا توجد في بلدنا أي نزاعات أو أعمال عنف مسلح بالذات، إلا ما كان من باب الإجرام المعتاد، مثل السرقة والقتل وما يرتبط بالعنف المنزلي والاتجار بالمخدرات وما إلى ذلك).

ومن خلال وزارة الشؤون الخارجية على وجه الخصوص، أصبح بلدنا موقعا لتنظيم المناسبات وعقد الاجتماعات الرامية إلى تشجيع الحوار وإيجاد الحلول التوافقية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها، التي لها أثر في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بشكل مباشر بأمن المواطنين، استضافت وزارة الداخلية والشرطة وشاركت في العديد من الفعاليات التي تهدف إلى معالجة مسائل الحد من الأسلحة، والتعايش السلمي، وأمن المواطنين، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات وتقوية الصلات فيما بينها، وتبادل المعلومات والخبرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

والجمهورية الدومينيكية ملتزمة أيضا بالشفافية وبتقديم التقارير إلى هيئات المراقبة ذات الطبيعة العامة، فضلا عن توفير المعلومات العامة التي يطلبها أصحاب المصلحة وفقا لإجراءات التحفظ.

مصر

[الأصل: بالعربية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٩]

إن حكومة جمهورية مصر العربية تدعم الجهود المبذولة من قبل منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الإقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال احترام وتطبيق كافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة والتي تنص على تعزيز الأمن والاستقرار، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وكذا تشجيع إجراءات بناء الثقة وتعزيز الشفافية بين الدول. ومن هنا، تبقى قرارات الأمم المتحدة المعتمدة بالإجماع

ذات الصلة بإجراءات بناء الثقة على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي تمثل ركيزة أساسية لتفعيل تطبيق تلك الإجراءات بين الدول أخذاً في الاعتبار خصائص كل منطقة جغرافية، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، والعلاقات التعاونية بين الدول.

وتؤكد جمهورية مصر العربية على أن إجراءات نزع السلاح التي تهدف إلى إنشاء وضع آمن ومستقر ومستدام على المستوى الإقليمي تسهم في تعزيز بناء الثقة وحفظ السلم بين الدول. كما تجدر الإشارة إلى أن الموارد المخصصة لمنظومات التسلح يمكن أن تسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأكثر احتياجاً إذا ما تم تطبيق إجراءات نزع السلاح بصورة أكثر فاعلية، فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب لتعزيز الحوار والتعاون بين الدول المختلفة بما يقلل من حدة النزاعات، والبدء في إجراءات بناء السلام.

إن منطقة الشرق الأوسط تعد مثالاً واضحاً لمنطقة تحتاج إلى المضي قدماً في مساري إجراءات نزع السلاح وبناء السلام بالتوازي، وذلك لخلق بيئة مواتية لبناء الثقة وتعزيز روح التعاون بين الأطراف المختلفة، ولذلك، لن يؤدي المضي قدماً في مسار على حساب الآخر إلى النتائج المرجوة للحد من النزاعات المسلحة وترسيخ مبادئ التعاون المشترك من أجل تعزيز الأمن والازدهار. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من دول المنطقة قد قامت بالفعل بتعزيز إجراءات بناء الثقة على المستوى الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي، إلا أنه يبقى التباطؤ في عملية نزع السلاح عاملاً سلبياً لتعزيز إجراءات بناء الثقة وبناء سلام مستدام في المنطقة، لا سيما في ظل انسداد الأفق أمام أية محاولات لتنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، الخاص بالشرق الأوسط، وكذا قرارا مجلس الأمن الدولي ذوا الصلة ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١)، فضلاً عن العديد من قرارات الجمعية العامة المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن هنا، فإن غياب آلية فعالة لتحقيق هدف نزع السلاح في المنطقة لن يؤدي سوى إلى تأجيج الصراعات والخلافات بصورة تهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

وتُشدد حكومة مصر العربية على أن منظمة الأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي لمناقشة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بصورة مؤسسية وفعالة. ومن هنا، تقدمت المجموعة العربية بالمقرر العربي رقم ٧٣/٥٤٦ لعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي تم اعتماده في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٨.

وتشير حكومة مصر العربية إلى أهمية تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى رأسها القضاء التام على الأسلحة النووية وفقاً لما تنص عليه المادة السادسة من المعاهدة، وضرورة أن يمثل هذا الهدف الأولوية لمنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، حيث تبقى هذه الأسلحة مكونا رئيسيا من مكونات زعزعة الاستقرار الدولي والإقليمي.

في الختام، تود حكومة جمهورية مصر العربية التنويه إلى أن إجراءات بناء الثقة يجب أن تهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار الدوليين، وكذا خلق بيئة إقليمية ترتكز على مفاهيم التعاون البناء والمستدام بين دول الإقليم بأدنى حد ممكن من التسلح، بما يخلق بيئة مواتية لتعاون إقليمي فعال ومستدام بين دول المنطقة يسهم في منع نشوب النزاعات المسلحة.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

أطلقت اليونان، من خلال وزارة الدفاع الوطني اليونانية، مبادرات تعاون مختلفة في مجال الدفاع في إطار خطط ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة في سياق إقليمي ودون إقليمي، من أجل تعزيز الحوار ووضع منهج مشترك لتقييم المخاطر وتعزيز الشفافية. والهدف من ذلك هو التشجيع على استحداث منبر للتعاون المشترك في مجال الدفاع، يرمي إلى إيجاد مسار للاستقرار يمتد من البحر الأسود والبلقان إلى شرق البحر الأبيض المتوسط.

قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تقوم جمهورية قيرغيزستان بأنشطتها في مجال تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي وفقا لالتزاماتها بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وفي إطار فريق المراقبة المشترك العامل بموجب الاتفاق المعقود بين الاتحاد الروسي وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية الصين الشعبية بشأن بناء الثقة في المجال العسكري في مناطق الحدود، الذي تم التوقيع عليه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والاتفاق المتعلق بالخفض المتبادل للقوات المسلحة في مناطق الحدود، الذي تم التوقيع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وفي إطار المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٩]

تظل بولندا ملتزمة بالهيكل الأمني الإقليمي المستند إلى جملة أمور منها نظم تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. فما زالت الترتيبات الرئيسية الثلاثة من الهيكل – أي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا، ومعاهدة السماوات المفتوحة – تشكّل حجر الزاوية لنظام الأمن في الفضاء الأوروبي – الأطلسي. وبولندا تمتثل امتثالا صارما لجميع الترتيبات وتدعو جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن تحذو حذوها. بل إن بولندا ترى أن هذا الامتثال شرط مسبق لإعادة بناء الثقة وتفعيل الأمن التعاوني في أوروبا. غير أن البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة تتسم، للأسف، بانعدام الثقة الناجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا، وقرار روسيا تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وإحجام الاتحاد الروسي عن المشاركة في عملية عصرنة تدابير بناء الثقة والأمن.

وترمي الجهود التي تبذلها بولندا إلى تعزيز الترتيبات القائمة، التي ينبغي عصرنتها وتحديثها. وقد اقترحت بولندا، في سياقها تصرّفها البناء، عصرنة الفقرة ١٧ في الفصل الثالث من وثيقة فيينا، حيث تقترح تضمينها مشروع مقرر بشأن تعزيز التعاون فيما يتعلق بالحوادث الضارة أو الخطيرة التي لها طابع عسكري، وهو اقتراح يحظى بتأييد ٣٥ من أصل ٥٧ دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبولندا هي أيضا أحد المشاركين في تقديم تسعة مقترحات أخرى ترمي إلى عصرنة وثيقة فيينا، منها ما يتعلق بخفض عتبات الإخطار المسبق والرصد، وتحسين خيارات التحقق فيما يتعلق بزيارات التقييم، وبدء العمل بقواعد تنظيمية جديدة بشأن ما يسمى بالمناورات المفاجئة. وعلاوةً على ذلك، وسعياً إلى معالجة مسألة زيادة النشاط العسكري في المنطقة، بدأت بولندا في عام ٢٠١٧ مبادرة لتقديم إحاطات إعلامية طوعية بشأن التدريبات العسكرية في منتدى التعاون الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قررت ٢٠ من الدول المشاركة في المنظمة أن تقدم مثل هذه الإحاطات الإعلامية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وعلاوةً على ذلك، وفي إطار الفصل التاسع من وثيقة فيينا، أبرمت بولندا اتفاقَين ثنائيَين بشأن الشفافية العسكرية مع البلدَين المجاورَين لها، أوكرانيا وبيلاروس. ولزيادة الشفافية والثقة، تَجري زيارات تفتيش متبادلة سنوياً على أساس التعادل. ويؤدي الاتفاقان دورهما جيدا ويسهمان في توطيد الاستقرار الإقليمي والقدرة على التنبؤ.

وتواصل بولندا انخراطها في عملية الحوار المنظم التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وهي شكل استُهلّ في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتأمل بولندا أن تسهم هذه العملية في إعادة الثقة والتفاهم المتبادل إلى نصابهما في منطقة المنظمة. ولذلك، يمكن اعتبار عملية الحوار المنظم تدبيراً من تدابير بناء الثقة في حد ذاته.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

- الالتزام بأهمية عالمية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبقية الاتفاقيات ذات الطابع الإنساني.
- الامتثال الصارم لجميع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية المتعلقة بتحديد ونزع السلاح التي هي طرف فيها.
- وضع التدابير وآليات بناء الثقة لتنفيذ هذه الاتفاقيات تفادياً لنشوب النزاعات وتحقيق سيادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة.
- أن تساهم تدابير بناء الثقة في تبادل المعلومات بين الدول على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وإجراء تقييم ومراجعة مستمرة بين الأطراف المعنية في مجالات التقدم التكنولوجي للمعدات ووسائل الاتصالات في المجالين العلمي والعسكري، والامتثال لمبدأ الأمن بأقل مستوى من التسلح.